العرب
الأربعاء 2020/02/26
السنة 42 العدد 11629

الإمارات تعرض مساعدة الصين في مواجهة كورونا

أبوظبي – عرضت دولة الإمارات العربية المتّحدة المساعدة على الصين التي تواجه تداعيات انتشار فايروس كورونا المستجد بعد أن اكتشف لأول في مدينة ووهان الصينية.

وجاء العرض الإماراتي في وقت بدأت فيه العدوى بالفايروس تنتشر على نطاق عالمي محدثة حالة من القلق والإرباك للسير العادي للحياة في عدد من البلدان.

وتقدّمت الإمارات بمقترح المساعدة في اتصال هاتفي أجراه، الثلاثاء، الشيخ محمد بن زايد آل نهيان ولي عهد أبوظبي، مع الرئيس الصيني شي جين بينغ "بحثا خلاله علاقات الصداقة وتعزيز الشراكة الاستراتيجية الشاملة بين البلدين الصديقين إضافة إلى عدد من القضايا ذات الاهتمام المشترك".

وقالت وكالة الأنباء الإماراتية "وام" إنّ الشيخ محمد بن زايد عبّر للرئيس الصيني عن تضامن دولة الإمارات مع بلاده "في مواجهة تداعيات انتشار فايروس كورونا المستجد واستعدادها لتقديم مختلف أشكال الدعم لجهودها في هذا الإطار، مشيدا بالجهود التي تبذلها الحكومة الصينية لاحتواء ومكافحة الفايروس".

كما عبّر عن "ثقته الكبيرة بقدرة الصين وشعبها على تجاوز هذه المحنة ونجاحها في اتخاذ الإجراءات كافة الداعمة للجهود الدولية لمنع انتشار الفايروس".

وأثنى الرئيس الصيني من جهته على "موقف دولة الإمارات تجاه الشعب الصيني والذي يؤكد قوّة ومتانة العلاقات الثنائية التي تجمع البلدين الصديقين".

وأكّد خلال مكالمته مع ولي عهد أبوظبي "أنه منذ ظهور المرض والصين تضع حياة الناس وصحتهم في المقام الأول".

وقال "بفضل جهودنا الدؤوبة تسير إجراءات الوقاية من الأوبئة ومكافحتها في اتجاه إيجابي. ونحن واثقون بقدرتنا على التغلب على الوباء وفي الوقت نفسه اتباع طريقة منظمة لاستئناف العمل والإنتاج لتعزيز التنمية المستدامة والصحية للاقتصاد والمجتمع".

تعديلات وزارية تدعم مسار الإصلاح في السعودية

استحداث وزارات للاستثمار والرياضة والسياحة

استحداث المملكة العربية السعودية وزارات لقطاعات الاستثمار والرياضة والسياحة ليس مجرّد خدمة لهدف تنويع موارد الاقتصاد، بل هو أيضا دفعة قوية لعملية الإصلاح الشامل التي تطالِ تغيير العقليات وإطلاق المجتمع الشاب من أسر العقليات الدينية المتكلّسة وضمان قدر أكبر من انفتاحه على العالم وعلى العصر.

خبرة الفالح في خدمة وزارة وليدة

الرياض – هدفت تعديلات وزارية أمر العاهل السعودي الملك سلمان بن عبدالعزيز، الثلاثاء، بإجرائها لتسريع جهود تنويع موارد الاقتصاد والتقليل التدريجي من الارتهان لعوائد النفط وفق رؤية 2030، لكنّها خدمت في المقابل عملية الانفتاح وتخفيف الضغوط التي ظلّت دوائر محافظة دينيا تمارسها لعشريات طويلة على مجتمع يمثّل الشباب غالبيته العظمى.

وتضمّنت الأوامر الملكية تحويل هيئات الاستثمار والرياضة والسياحة إلى وزارات، في إجراء تتجلّى بوضوح غاياته الاقتصادية، ولا يخلو من أبعاد ثقافية واجتماعية، حيث يرتبط الرهان على قطاعي السياحة والرياضة إضافة إلى الهدف المادي بتنشيط القطاعات الثقافية والترفيهية المرتبطة بالقطاعين، في خدمة مباشرة لعملية الانفتاح وتجاوز تعاليم الدوائر المتشدّدة وسطوتها على المجتمع.

> اهتمام سعودي بإعادة هيكلة قطاع الإعلام نظرا لأهميته في ترويج صورة جديدة للمملكة في الخارج ومساندة الإصلاح داخليا

ووفقا لوكالة الأنباء السعودية "واس" فإن الأوامر نصّت على تحويل الهيئة العامة للاستثمار إلى وزارة باسم وزارة الاستثمار وتعديل اسم وزارة التجارة والاستثمار، ليكون وزارة التجارة، وتحويل الهيئة العامة للرياضة إلى وزارة باسم وزارة الرياضة، إلى جانب تحويل الهيئة العامة للسياحة والتراث الوطني، إلى وزارة باسم وزارة السياحة.

وفتحت السعودية أبواب الإصلاح على أكثر من واجهة وبشكل متسارع لتأكيد أنها ساعية للانفتاح على مقومات التطور في مجال الموسيقى والسينما والترفيه التي حرم منها السعوديون لعقود تحت وقع سيطرة جهات تطبّق قراءات متشدّدة للدين على المؤسسات التعليمية والإعلامية.

وتعتزم المملكة تحويل رؤيتها الجديدة في الانفتاح والإصلاح إلى مشاريع ومنجزات على أرض الواقع سترصد لتنفيذها ميزانيات ضخمة، بالتوازي مع تهيئة الأرضية النظرية اللاّزمة لذلك من خلال تنقية ما علق ببعض المؤسسات من أفكار ومناهج عمل لم تعد تتناسب وتطوّرات العصر.

وأعلنت السعودية في وقت سابق أنها ستستثمر نحو 64 مليار دولار في قطاع الترفيه في السنوات العشر المقبلة، على أن يتم جمع هذه الأموال من الحكومة والقطاع الخاص.

ويشكل قطاعا الترفيه والسياحة حجر الأساس في رؤية 2030، الخطة الاقتصادية التي طرحها ولي العهد الأمير محمد بن سلمان في 2016 والتي تهدف إلى تنويع الاقتصاد بهدف وقف الارتهان التاريخي للنفط. وشرعت المملكة بمنح تأشيرات سياحية في مسعى إلى اجتذاب 30 مليون سائح سنويا بحلول سنة 2030.

وتضمنت الأوامر الملكية الجديدة، أيضا، إعفاء عدد من كبار المسؤولين من بينهم وزير الإعلام تركي بن عبدالله الشبانة من منصبه بعد حوالي 15 شهرا من تعيينه، وإعفاء إبراهيم بن عبدالرحمن العمر محافظ الهيئة العامة للاستثمار من منصبه. وخلال السنوات الأخيرة مثّلت إعادة هيكلة قطاع الإعلام موضع جهد خاص في السعودية، نظرا لأهمية القطاع في ترويج صورة جديدة عن المملكة في الخارج، ودوره أيضا في مساندة الإصلاح داخليا وشرح أبعاده للرأي العام المحلّي، فضلا عن تحوّل القطاع ذاته إلى مجال استثماري يساهم في تنويع مصادر الدخل وإثرائها.

وتمّ بموجب الأوامر الملكية تكليف ماجد بن عبدالله القصبي وزير التجارة بالقيام بعمل وزير الإعلام بالإضافة إلى عمله، وكذلك تعيين الأمير عبدالعزيز بن تركي بن فيصل آل سعود وزيرا للرياضة، وتعيين خالد بن عبدالعزيز الفالح وزيرا للاستثمار، وأحمد بن عقيل الخطيب وزيرا للسياحة.

الإعدام لسعودي والسجن لآخرين دينوا بالتخابر مع إيران

الرياض - أصدرت محكمة سعودية، الثلاثاء، حكما بإعدام سعودي والسجن لسبعة آخرين بتهم التخابر مع ايران، بحسب ما أعلنته قناة الإخبارية الحكومية.

وذكرت القناة أن المحكمة حكمت على سعودي "بالقتل تعزيرا، لثبوت إدانته بخيانته لوطنه.. من خلال تخابره لصالح شخص من الاستخبارات الإيرانية، وتزويده بمعلومات في غاية السرية". كما أصدرت المحكمة أحكاما بالسجن على سبعة سعوديين آخرين، يصل مجموعها إلى 58 عاما وذلك "لارتباطهم مع أشخاص مشبوهين يعملون في السفارة الإيرانية".

ويعدّ الحكم الصادر عن المحكمة الجزائية المتخصصة ابتدائيا، ولدى المتهمين حق الاستئناف خلال ثلاثين يوما.

والعلاقات مقطوعة بين السعودية وإيران منذ عام 2016، بمبادرة من الرياض بعد أن هاجم متظاهرون سفارتها في طهران احتجاجا على إعدام رجل الدين السعودي الشيعي نمر باقر النمر.

وتتهم السعودية إيران باستمرار بالعمل على زعزعة أمن المنطقة والتدخل في الشؤون الداخلية لبلدانها. وتصاعد التوتر في الأشهر الأخيرة بعد سلسلة من الهجمات استهدفت ناقلات نفط في الخليج ومنشآت نفطية سعودية العام الماضي. واتهمت واشنطن والرياض إيران بالوقوف خلف هذه الهجمات.

الصدر قائدا لعملية إنقاذ النظام العراقي بموجب اتفاق أبرم في قم

بغداد - لم يكن انقلاب رجل الدين الشيعي العراقي مقتدى الصدر على الانتفاضة العراقية، وتحويل أنصاره من قوّة لإذكائها وحماية المشاركين فيها، إلى أداة لقمعها، مجرّد مناورة تكتيكية ضمن صراعه على الزعامة الذي لم ينقطع عن خوضه ضدّ أركان العائلة السياسية الشيعية التي ينتمي إليها، بل كان عملا مخطّطا له ومؤطّرا باتفاق رعته إيران، ويقضي بتنازل كبار قادة الفصائل الشيعية عن الزعامة للصدر ومنحه صلاحيات كبيرة تخوّل له قيادة عملية ضرب الانتفاضة وإعادة تماسك النظام وتزعّم معسكر مناهضة الوجود العسكري الأميركي في العراق.

وكان تقرير سابق لصحيفة "العرب" قد كشف أن "إيران ترتّب لمصالحة الصدر والمالكي لتقوية حلفائها في وجه انتفاضة العراق".

وورد في التقرير المنشور في الثالث عشر من الشهر الجاري نقلا عن مصادر مطّلعة "أن وسطاء إيرانيين استغلوا وجود مقتدى الصدر في بلادهم منذ شهور بحجة الدراسة لفتح ملف العلاقة مع المالكي الذي يشكل منذ أعوام علامة فارقة على عمق التصدعات السياسية داخل الوسط الشيعي المحافظ".

وتحدثت المصادر عن لقاءات رفيعة بين ممثلين عن الصدر والمالكي عقدت في مدينة قم الإيرانية، بهدف إنجاز التسوية بين الطرفين.

وورد في تقرير لوكالة رويترز بإمضاء جون ديفيدسون، أنّ اللّجوء إلى الصدر بما يمتلكه من قدر من الشعبية داخل الأوساط الشيعية، جاء عندما لاح في الأفق احتمال تراخي قبضة الأحزاب والفصائل الشيعية المدعومة من إيران على السلطة في العراق في أعقاب مقتل القائد الإيراني قاسم سليماني.

وفي اجتماعات بمدينة قم الإيرانية المقدسة لدى الشيعة أبرمت هذه التكتلات اتفاقا مع رجل الدين الشعبوي الذي يأتمر بأمره الملايين من العراقيين. ويقول مسؤولون عراقيون كبار وبعض المطلّعين على الشؤون الداخلية للفصائل إن هذه الجماعات وعدت الصدر بصلاحيات أكبر في تشكيل الحكومة العراقية الجديدة وبدور موسع في القيادة الروحية للفصائل الشيعية المسلحة.

وفي المقابل قالت المصادر إنّ الصدر سيستعين بأتباعه في إضعاف المعارضة المناوئة للحكومة ولإيران والتي تفجرت في الشوارع العراقية، ويعيد توجيه الاحتجاجات للتركيز على المطالبة بانسحاب القوات الأميركية من العراق.

والهدف من هذا الاتفاق الذي تم التوصل إليه برعاية إيران وحزب الله اللبناني هو صيانة النفوذ الشيعي في العراق بالتوفيق بين الفصائل والجماعات المدعومة من إيران والتيار الصدري المنافس لها. وكانت الغارة الجوية الأميركية التي قتل فيها سليماني والقيادي الكبير في الحشد الشعبي أبومهدي المهندس في الثالث من يناير الماضي قد أوقعت الفصائل في حالة من البلبلة. كما كان الصدر، نفسه، قد فقد أيضا بعضا من توازنه.

فقد قاد احتجاجات مناوئة للحكومة في السنوات السابقة لكنه لم يسيطر على الجولة الأخيرة من الغضب الذي تفجر في مظاهرات تلقائية بلا قيادة في أكتوبر الماضي وكان موجها ضدّ النخبة السياسية.

ويقول مسؤولون ونواب إن الصدر، المعروف باقتناص الفرص والذي سبق أن حارب الولايات المتحدة وندد بالتدخل الإيراني وأيد احتجاجات ثم تخلى عنها، أصبح بهذه الصفقة في وضع يهيئ له نفوذا كبيرا في الحكومة الجديدة التي أوكل تشكيلها لمحمد توفيق علاوي، بعد استقالة حكومة عادل عبدالمهدي تحت ضغط الاحتجاجات.

وبعد مقتل سليماني أصدر مسؤولون من إيران وحزب الله تعليمات لقادة الفصائل الموالية لإيران لصرف النظر عن خلافاتها مع الصدر.

وكان الجانبان قد اشتبكا في البرلمان واختلفا على مناصب حكومية العام الماضي في إطار الصراع على السلطة، لكن الطرفين التقيا في قم مقر الصدر حيث يواصل دراساته الدينية.

وقال أحد مساعدي الصدر ممن سافروا إلى قم طالبا إخفاء هويته "إيران رأت في الصدر الحل الوحيد لمنع انهيار النفوذ الشيعي تحت وطأة الاحتجاجات وإضعاف الفصائل التي تدعمها". وأضاف "الصدر يملك القاعدة الشعبية التي يمكن له من خلالها أن يسيطر على الشارع. وأرادوا استغلال ذلك".

وأكدت عدة مصادر شبه عسكرية مطلعة على ما دار في الاجتماعات أنّ الجانب الإيراني طلب من الصدر الذي ينتمي لعائلة صاحبة نفوذ من رجال الدين الشيعة لها تاريخ في قيادة التمرد على الحكومة في عهد صدام حسين، استخدام أتباعه في السيطرة على المظاهرات.

وفي المقابل طالب الصدر بحرية اختيار الحكومة المقبلة والقدرة على الاعتراض على مرشحي الأطراف المدعومة من إيران. وقال معاون الصدر "إيران لم تعارض ذلك".

وقال مصدران بالفصائل الشيعية المسلّحة إنّ الصدر طالب بأن تكون له سيطرة على وزارتين في حكومة رئيس الوزراء المكلف محمد علاوي. وأضافا أن الفصائل المسلحة وافقت على إمكانية أن يكون للصدر دور رمزي موسّع في قيادة المعسكر المناهض للولايات المتحدة.

وقال نصر الشمري المتحدث باسم حركة النجباء المنضوية تحت لواء الحشد الشعبي والخاضعة لعقوبات أميركية "فصائل المقاومة وافقت على أن يكون الصدر الصوت الرئيسي فيها. وستؤيد ما يتخذه من قرارات".

وقال مصدران آخران بالفصائل إنّ الأخيرة ستدرس منح دور أكبر لأبودعاء العيساوي قائد سرايا السلام التابعة للصدر في تنسيق استراتيجيتها العسكرية.

وتسعى تلك الفصائل المعروفة بولائها الشديد لإيران لإيجاد من يحل محل المهندس، ومن المتوقع أن يكون من قادة كتائب حزب الله الفصيل الذي كان المهندس يقوده.

ويقول مسؤولون حكوميون ونواب إنّ للصدر نفوذا كبيرا في تشكيل حكومة علاوي الذي يقول إنّ مستقلين سيتولون الوزارات. وقال مسؤول حكومي "إذا تمت الموافقة على هذه الحكومة فسيكون ذلك في صالح الصدر. فهو يفضل المستقلين لأنهم ضعاف وبإمكانه استغلالهم لمصلحته. فلديه فصيل مسلح ويملك القدرة على ترهيب الناس". ويعارض ساسة من الأكراد والسنة التشكيل الذي يدفع به الصدر خشية فقدان السيطرة على بعض الحقائب الوزارية.

ولن تخلو المكاسب السياسية التي يبدو الصدر بصدد تحقيقها، من منغصات، إذ أنّ الاتفاق مع الفصائل المدعومة من إيران يثير استياء الكثيرين من أنصاره.

> الاتفاق الذي رعته إيران وحزب الله اللبناني يمنح الصدر القيادة الروحية للفصائل والتحكم بتشكيل حكومة علاوي

وقال أحد المحتجين ويدعى مهدي عبدالزهرة وهو يراقب رجال الشرطة يطلقون النار على أصدقائه في بغداد "الفصائل وسرايا السلام سرقت ثورتنا".

وانصرف أنصار الصدر الذين سبق أن شاركوا في الاحتجاجات وقاموا في بعض الأحيان بحماية المتظاهرين من عنف قوات الأمن والفصائل، عن خيام الاعتصام بناء على تعليمات من الصدر ذاته، بل إنهم اعتدوا لاحقا على المتظاهرين والمعتصمين.

وكان الصدر قد هدد بالدعوة إلى مليونية جديدة للضغط على البرلمان للموافقة على الحكومة الجديدة في خطوة أخرى قد تغطي على المظاهرات الأصلية التي طالبت بسقوط النخبة الحاكمة في العراق بأسرها.

فرصة العمر

مواقع التواصل الاجتماعي تعري مقتدى «أبو الثوار»
ص19